

دراسة تحليلية لواقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر - تونس - المغرب
خلال الفترة (2012-2021)

**An Analytical study the Reality of Electronic payment in the Arab
Maghreb Countries: Algeria - Tunisia – Morocco in the period
between (2012- 2021)**

بوزانة أيمن^{1*}، حمدوش وفاء²

¹ مخبر LFIEGE، جامعة [مختار] عناية، aimen.bouzana@univ-annaba.org

² مخبر LFIEGE، جامعة [مختار] عناية، wafa.hamdouche@univ-annaba.dz

تاريخ التسليم: 2022/3/5 تاريخ التقييم: 2022/9/10 تاريخ القبول: 2022/12/28

Abstract

الملخص

This study aims at An analytical study the Reality of Electronic payment in the Arab Maghreb Countries: Algeria - Tunisia – Morocco in the period between (2012- 2021), By focusing on the reality of using electronic payment tools.

The study concludes that the Morocco scored the highest levels in adopting the use of electronic payment tools compared to Algeria and Tunisia, despite the weak levels of ICT indicators and financial inclusion in them.

Keywords : Financial Technology,
Electronic Payment, Financial
inclusion, Smart bank,

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب خلال الفترة (2012-2021)، وذلك بالتركيز على واقع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني.

قد خلصت الدراسة إلى أن المغرب سجل أعلى المستويات في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني مقارنة بالجزائر وتونس رغم ضعف مستويات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشمول المالي فيها.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية، دفع الكتروني، شمول مالي، بنك ذكي.

1. مقدمة:

بعد الثُّمُو الذي حصل في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الثورة الصناعية الرابعة، شهد القطاع المصرفي على المستوى العالمي تغيرات إيجابية لا يُمكن إنكارها، على الصعيدين المحلي والدولي حسب الخصوصيات المصرفية لكل دولة، واستغل رواد وأصحاب الأعمال عصر النُّحول الرقمي، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال لمصلحتهم بطرق عدّة، حيث تمت الاستفادة من هذه التغيرات الآن كإستراتيجية لتطوير الأعمال وكوسيلة لتحسين أداء البنوك، عن طريق تبني التكنولوجيا المالية لزيادة الفعاليّة وتحقيق الميزة التنافسية، إذ عملت البنوك الذّكية - الإلكترونية- على دمج العديد من ابتكارات التكنولوجيا المالية "Fintech"، التي تعد كوسيلة مبتكرة لتحسين الخدمات المصرفية، وتعزيز الوصول إليها بسهولة أكبر للعملاء المستهدفين، ولا سيما في ظل تداعيات جائحة كورونا "COVID -19"، وتزايد مستويات الاستبعاد المالي.

مع تواصل تطور ابتكارات التكنولوجيا المالية التي أحدثت ثورة في الصناعة المصرفية من خلال أنظمتها المختلفة، التي كانت سبباً للتطور المذهل والتّقدم الملحوظ للقطاع المصرفي في ظل التحول الرقمي المتغير والمتسارع باستمرار، نقول مع تواصل هذا التطور توجهت دول المغرب العربي: الجزائر، والمغرب، وتونس، إلى دعم استخدام الموجة الأولى من ابتكارات التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني، معتمدة في ذلك، على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتوجه نحو التحول الرقمي، بهدف تحقيق شمول مالي رقمي تلبيّة لاحتياجات العملاء ورغباتهم، بسهولة أكثر وبأقل التكاليف.

- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية: في ظل تطور التوجهات المصرفية الإلكترونية في دول المغرب العربي: الجزائر والمغرب وتونس؛ ما هو واقع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني المعززة للشمول المالي في هذه الدول خلال الفترة (2012-2021) ؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من السّؤالات الفرعية وهي:

- ما هو دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز التحول نحو المدفوعات الإلكترونية؟
- ما هي أهم أدوات الدفع الإلكتروني المعززة للخدمات المالية والمصرفية في البنوك الذكية ومستوى تزايد حجم الاستثمار في قطاع المدفوعات الإلكترونية في ظل تواجد التكنولوجيا المالية عالمياً؟
- ما هو واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، والمغرب، وتونس؟
- ما هو واقع تعزيز الشمول المالي من خلال استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في المغرب العربي: الجزائر - المغرب - تونس خلال الفترة (2012-2021)؟

- فرضية الدراسة:

تتفاوت درجة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني بين دول المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب في ظل محدودية مستويات مؤشرات الشمول المالي، والمؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال خلال الفترة (2012-2021).

- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تُعالج موضوعًا يُواكب التغيرات المستجدة في فلسفة العمل المصرفي الإلكتروني، خاصة مع تزايد التوجهات الدولية نحو الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، لتعزيز الخدمات المالية والمصرفية الرقمية للانتقال من المعاملات النقدية إلى المعاملات الرقمية، بهدف تعزيز درجة التحول الرقمي داخل البنوك التقليدية، واحتواء المستبعدين ماليًا من القطاع المصرفي الرسمي، وجعل الخدمات المالية أكثر شمولية في الوصول إليها واستخدامها بأقل التكاليف وبجودة عالية.

- الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي الجزائر، وتونس، والمغرب خلال الفترة (2012-2021)، وذلك بالتركيز على واقع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في البيئة المصرفية الخاصة بكل دولة، في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتناول واقع تبنيها من خلال معرفة أهم أدوات الدفع الإلكتروني المستخدمة، وذلك بالوقوف على مستويات استخدامها والوصول إليها، لتعزيز الشمول المالي الرقمي وتحقيق معاملات مصرفية مثالية متميزة للعملاء.

- المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لمعالجة المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات الواردة في الدراسة، الخاصة بالتطور العالمي للمدفوعات غير النقدية، وإحصائيات أدوات الدفع الإلكتروني خلال الفترة 2012-2021 حسب: مركز تجمع النقد الآلي " CIE Monetique"- الجزائر، ومركز النقديات "CMI"- المغرب، والجمعية المهنية التونسية "APTBEF"، وبيانات البنك المركزي التونسي، ومؤشر الشمول المالي الرئيسي -نسبة الحسابات المصرفية المفتوحة للسكان البالغين (+15)- حسب قاعدة بيانات البنك العالمي " Global FINDEX"، والمؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2. تكنولوجيا المعلومات والاتصال كآلية لتعزيز التحول نحو المدفوعات الإلكترونية

تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أهم آليات تعزيز الدفع الإلكتروني، نتعرف في هذا العنصر على هذه الأهمية كدافع لتعزيز التحول الرقمي في المدفوعات الإلكترونية عالميًا.

1.2 تكنولوجيا المعلومات والاتصال كدافع لتعزيز الدفع الإلكتروني:

لقد تغيرت وتطورت الصناعة المالية والمصرفية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بشكل لم يكن بالإمكان التنبؤ به، مدعومة في ذلك بالتقدم الهام في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أحمد بوراس، السعيد بريكة، 2014، صفحة 85)؛ إن التكنولوجيا المالية كمصطلح مركب من المالية والتكنولوجيا، يشير بشكل عام للتغيرات الصناعية الناتجة عن التقارب بين مفهومي الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال اللذين يعززان بعضهما البعض، زاد الاهتمام بذلك خلال الأزمة المالية العالمية سنة 2008، التي اعتبرت نقطة تحول وتطور للتكنولوجيا المالية كنموذج أعمال جديد (Douglas, 2015, p. 13)، يعتمد على خدمة مالية مبتكرة باستخدام التقنيات الحديثة، مثل الهاتف المحمول، أو حتى وسائل التواصل الاجتماعي، ونظم الدفع والتسوية، أما تكنولوجيا المعلومات والاتصال فإنها "تشير إلى التكنولوجيا المبتكرة لتقديم تلك الخدمة مثل التحويلات المالية وعمليات الدفع والتسوية والاستثمار، كما هو الحال في "APPLE PZY" و"ALI PAY" (عامر علي خلال، 2018، صفحة 6)؛ إن مستقبل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال يركز على العمل، والتفاعل، والتعلم، وهو ما يفرض أن يجذب إليه كل المبتكرين على حد سواء وذلك لمواءمة البيئة في هذا المجال، فمن المحتمل أن تستمر وتيرة التطوير المتسارعة بدرجة هائلة للتكنولوجيات الجديدة. مما يساعد البنوك على الاستفادة من مميزات تكنولوجيا المعلومات والاتصال من حيث القيمة الإستراتيجية لتعزيز الكفاءة والفعالية والنمو.

الشكل رقم 1: القيمة الإستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (Mehdi Asgarkahni, 2005, p. 158)

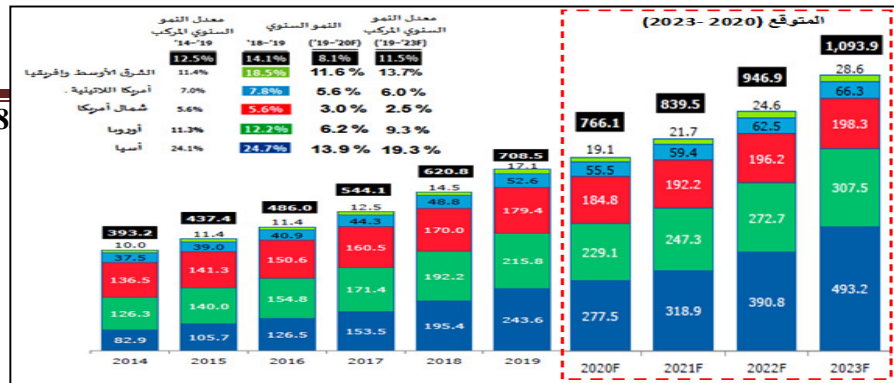
لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية أيضًا (أحمد صبيح عطية، 2015، صفحة 4). كما أن هناك عناصر متشابكة ومتكاملة تشكلها التكنولوجيا في العمل المالي والمصرفي، محددة فيما يلي: (وليد سمير عبد العظيم الجبلي، محمود محمد عبر الرحيم حسين، 2021، صفحة 64)

- الجانب المادي: يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة؛
 - الجانب الاستخدمي أو الاستعمالي: يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات؛
 - الجانب العلمي: يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة؛
 - الجانب الابتكاري: يتمثل فيما يلزم لدعم وتقديم خدمات مالية ومصرفية حديثة.
- ومن خلال التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والدفع بالخدمات المالية والمصرفية إلى التحول نحو الرقمنة، تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق الأهداف التالية:
- **تكلفة أقل:** تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وهو ما يسمح لعدد أكبر من المستخدمين بالوصول إلى الخدمات المالية وبصفة خاصة المؤسسات والأفراد المحرومون ماليًا؛
 - **خصوصية أكثر:** حيث أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقا لرغبات الزبائن الشخصية، فكل بنك له حاجات مختلفة عن حاجات البنوك الأخرى؛
 - **السرعة:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالبا على التكنولوجيا التقنية لانجاز الإجراءات والعمليات، وهذا يعني تحقيق وتيرة أسرع للخدمات؛
 - **الانتشار:** منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية يمكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن المتواجدين في المناطق الحضرية أو الريفية؛
 - **المقارنة:** حيث أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن الزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والبنوك من حيث الخدمة والأسعار، وبالتالي اختيار الأفضل.

2.2 واقع التحول نحو المدفوعات غير النقدية عالميا:

تعتمد التكنولوجيا المالية على التحول الرقمي بدرجة كبيرة والذي يعمل بدوره على انتقال القطاعات الحكومية أو الشركات أو البنوك أو المؤسسات المالية، إلى نموذج عمل يعتمد على المعاملات غير النقدية والتقنيات الرقمية، وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاتها، لقد أصبح التحول الرقمي من الضروريات بالنسبة إلى كافة المؤسسات المالية والمصرفية التي تسعى إلى التطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، وهو لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل البنوك، بل هو برنامج شامل للبنوك ولطريقة عملها داخليًا وخارجيًا أيضًا، إذ يعود ذلك إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الخاص أو مع الأفراد بهدف التقليل من المعاملات غير النقدية على المستوى العالمي (دراسات وأبحاث اتحاد المصارف العربية، 2021، صفحة 52).

الشكل رقم 2: تطور حجم المعاملات غير النقدية حسب المنطقة عالميا



المصدر: (Rafael Roncancio, 2020, pp. 7-8)

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن الانتقال إلى المعاملات غير النقدية في تطور متزايد في جميع أنحاء العالم، حيث قُدِّر حجم المعاملات غير النقدية بـ 708.5 ترليون دولار سنة 2019 بعد أن كان 393.2 ترليون دولار سنة 2014، سجلت فيه دول أوروبا وآسيا وشمال أمريكا أعلى قيمة خلال الفترة (2014-2019)، بينما حققت دول الشرق الأوسط وإفريقيا ثاني أكبر معدل نمو سنوي مركب قُدِّر بنسبة 11.5% بعد آسيا، التي تُعدّ الرائدة في مجال المعاملات غير النقدية والتي حققت أكبر معدل نمو مركب بنسبة 24.1% خلال نفس الفترة، ومن المتوقع أن تتطور المعاملات غير النقدية بفضل ابتكارات التكنولوجيا المالية والتطور المتسارع في استخدامها من قبل البنوك الذكية أثناء جائحة كورونا وما بعدها بمعدل مركب يبلغ 11.5% خلال الفترة (2020-2023).

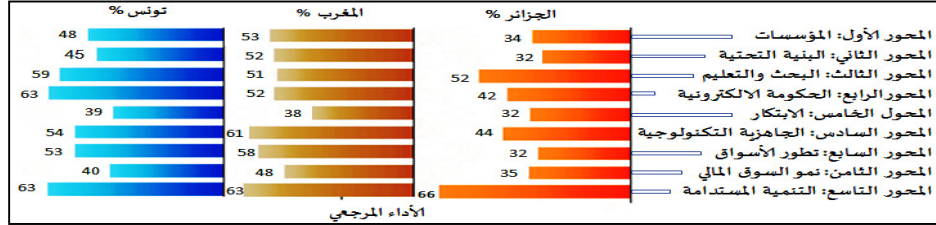
3. واقع تكنولوجيا المعلومات والاتصال كالية لتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني في المغرب العربي
يعتبر الإنترنت أساس التحول الرقمي، حيث أن كل العمليات الرقمية تتم عبر شبكة الإنترنت، غير أن قدرة الاستفادة من الإنترنت تختلف من دولة إلى أخرى، وتعتبر سرعة الإنترنت أكبر عائق أمام التحول الرقمي؛ حيث أن غالبية الدول العربية تُعاني ضعف سرعة الإنترنت، ما يعوق نجاح هذه الدول في تحويل عملياتها إلى الشكل الإلكتروني، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق اختلافاً من حيث مستوى التطور الرقمي، أين تقود دول مجلس التعاون الخليجي المنطقة في العديد من مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبمستويات متقدمة للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي. فيما تحقق البلدان العربية الأخرى الأقل نمواً تباطؤاً في تطوير التنمية الرقمية. ويعود ذلك إلى المعوقات الهيكلية، ومنها العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وعدد السكان، والكثافة السكانية.

1.3 واقع التحول الرقمي في دول المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب:

تقع الجزائر والمغرب وتونس ضمن المجموعة الثانية من الدول العربية التي تصنف على أنها الدول الواعدة رقمياً، وهي الدول التي قطعت شوطاً معقولاً في مسيرة التحول الرقمي، ويمكن اعتبارها من الدول الجاذبة للاستثمار وإن كانت بدرجة أقل من دول المجموعة الأولى، التي تضم

كلاً من: (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية)، وهي الدول الحاصلة على المراكز من 1 إلى 5 عربياً. أما المجموعة الثانية والتي تحصلت على المراكز من 6 إلى 12 عربياً، فتتكون من سبعة دول تضم كل من (الكويت - مصر - الأردن - لبنان - المغرب - تونس - الجزائر)، تتميز دول هذه المجموعة بإمتلاكها بنية تحتية ومعرفية كافية للإطلاق نحو الأمام، والتي يُمكنها خلال فترة متوسطة تتراوح بين السنتين والأربعة من الانتقال لمصاف الدول الرقمية القائدة إذا تبنت خطاً جريئاً وحاسمة لاستكمال مسارها نحو التحول الرقمي. وتحتاج تلك الدول لاستكمال أعمال الربط الرقمي وتعميق استخدام الهوية الرقمية من خلال منصات حكومية لدعم تقديم الخدمات لكافة المواطنين بالدقة والكفاءة المطلوبة. كما لوحظ؛ أن تلك الدول لم تستكمل الشمولية الرقمية لكافة المواطنين، وما زالت العديد من الأنشطة الاقتصادية تجري خارج المنظومة الرسمية وغير مشمولة مالياً ورقمياً (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2020، صفحة 54). الشكل التالي يعبر عن مستويات الأداء الرقمي لدول المغرب العربي.

الشكل رقم 3: الأداء الرقمي لدول المغرب العربي: الجزائر والمغرب وتونس لسنة 2018.



المصدر: (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، 2020، الصفحات 160-208-94)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن المحاور الأساسية المرتبطة بالأداء الرقمي في دول المغرب العربي لسنة 2018، عرفت تفاوتاً في أدائها المرجعي خاصة في محور البنية التحتية، وتطور السوق المالي، والجاهزية التكنولوجية، التي تفوقت فيها المغرب على كل من الجزائر وتونس من ناحية نسبة الأداء المرجعي لكل محور، بينما تفوقت تونس على المغرب والجزائر في المحاور المتعلقة بالبحث والتعليم، والحكومة الإلكترونية، فيما حققت الجزائر أعلى نسبة أداء مرجعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالمغرب وتونس.

2.3 عرض المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول المغرب العربي:

يمكن توضيح واقع التحول الرقمي بشكل مفصل في دول المغرب العربي، الجزائر، والمغرب، وتونس، من خلال عرض وتحليل المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال كعامل مشجع للانتقال نحو الاعتماد على التكنولوجيا المالية ودعم البنوك التقليدية.

الجدول رقم 1: المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول المغرب العربي.

المؤشرات الرئيسية لسنة 2017	الجزائر	تونس	المغرب	عربيا	عالميا
الهاتف الثابت الفرعي لكل 100 نسمة	7.6	9.7	5.7	7.9	13.0
الهواتف الخلوية لكل 100 نسمة	120.7	124.3	122.9	102	103.6
نشاطات النطاق العريض المتنقلة الفرعية لكل 100 نسمة	78.4	65.0	58.3	53.9	61.9
تغطية G3 كنسبة من السكان	90.0	99.0	96.0	88.0	87.9
تغطية LTE /wimax (%)	30.5	87.0	93.0	50.9	76.3
الأفراد الذين يستخدمون الأنترنت (%)	47.7	55.5	61.8	48.7	48.6
الأسر التي لديها جهاز كمبيوتر (%)	41.3	47.1	58.4	47.1	47.1
الأسر التي تصل إلى الأنترنت (%)	10.3	44.5	70.2	50.1	54.7
عرض النطاق الترددي الدولي لكل مستخدم للأنترنت (KBIT/S)	25.4	36.7	79.8	65.3	76.6
النطاق العريض الثابت الفرعي لكل 100 نسمة	7.8	7.0	3.9	5.6	13.6
النطاق العريض الثابت الفرعي. سرعة التدفق بواسطة طبقات السرعة. (%)					
256 كيلوبت/ثانية إلى 2 ميجابايت	34.6	0.8	0.3	30.7	4.2
2 ميجابايت إلى 10 ميجابايت/ ثانية	36.7	66.8	79.8	33.8	13.2
يساوي و يزيد عن 10 ميجابايت/ ثانية	28.7	32.4	19.9	35.4	82.6

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: (ITUPublications , 2018, pp. 5-122-183)
 من خلال عرض المعلومات المتعلقة بانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال لسنة 2017،
 يتبين أن دول المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب تمتلك بنية تحتية متوسطة إذا ما تمت
 مقارنتها بالدول العربية الأخرى خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، ودول العالم عامةً. بالنسبة
 لمؤشر الهاتف الثابت الفرعي لكل 100 نسمة: تتفوق تونس على الجزائر، غير أن المعدل
 المسجل في الدول الثلاثة يُعدّ معدلاً ضعيفاً مقارنةً بمتوسط المعدل العالمي. بالنسبة للهواتف
 الخلوية المتنقلة الفرعية لكل 100 نسمة وتغطية G3 كنسبة من السكان: الهواتف الخلوية فاقت
 معدل 120 هاتف لكل 100 نسمة، وهذه النسبة تُعد مرتفعة في كل من تونس والجزائر والمغرب
 توالياً مقارنة بالمعدل العربي والعالمي الذي لا يتجاوز 104 هاتف لكل 100 نسمة، أيضاً التغطية
 بخدمة (G3) بلغت 99% من السكان في تونس و96% في المغرب، و90.0% في الجزائر، في

حين نسبة التغطية في العالم العربي قدرت بـ 88.0% من إجمالي السكان. بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (%) تقترب نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في الجزائر من النسب العالمية والعربية، في حين تفوق نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في المغرب وتونس النسب العالمية والعربية. بالنسبة لسرعات تدفق الإنترنت للنطاق العريض على المستوى العالمي نلاحظ أن الاهتمام والتوجه العالمي يميل إلى سرعة التدفق الأكثر من 10 ميجابت/ ثانية، إذ بلغت نسبتها أكثر من 82% من إجمالي سرعات تدفق الإنترنت، في حين تتواجد في كل من الجزائر وتونس، والمغرب سرعة تدفق الإنترنت الضعيفة والمتوسطة.

4. أدوات الدفع الإلكتروني المعززة للخدمات المالية والمصرفية

عرفت الخدمات المالية والمصرفية تطورات مستجدة مع بروز تقنيات مالية حديثة، تعتمد أساساً على الدمج بين التقنيات والتطبيقات المالية والتكنولوجيا لتسهيل التعامل بالخدمات المالية والمصرفية القائمة على الصيرفة الإلكترونية، التي تعتبر ملاذ تطور التقنيات المالية التقليدية، وذلك مع بزوغ تقنيات مالية حديثة أقل ما يُقال عنها أنها تواكب العصر بأقل التكاليف وبأكثر سرعة وأكثر أماناً، من خلال مجموعة من الأدوات والوسائل المالية الإلكترونية. في هذا العنصر سنتناول أهم أدوات الدفع الإلكتروني عالمياً، وحجم الاستثمارات في قطاع المدفوعات الإلكترونية.

1.4 أهم أدوات الدفع الإلكتروني:

- أجهزة الصراف الآلي: يرجع تاريخ أول نموذج للصراف الآلي إلى عام 1939 حيث كان أو ظهور له عند تنصيبه في أحد أكبر المصارف في مدينة نيويورك الأمريكية، كانت أول آلية لأتمتة العمل المصرفي التي تعتمد على وجود شبكة من الاتصالات تربط فروع المصرف الواحد أو فروع عدة بنوك (عبد السلام لفته سعيد، 2013، صفحة 321)، ومن بين الأعمال التي تقدمها الصرافات الآلية، نذكر: السحب والإيداع النقدي، وكشف الحساب، وبيان الأرصدة، وتحويل الأموال، وسداد الفواتير... الخ. (دغوش العطرة، 2015، صفحة 134)

- طرقيات البيع: وهي الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف أنواعها وأنشطتها، ويمكن للعميل استخدام بطاقات بلاستيكية أو بطاقات ذكية للقيام بأداء مدفوعات من خلال الخصم على حسابه الإلكتروني بتمرير البطاقة داخل الآلات المتصلة الكترونياً بحاسب البنك.

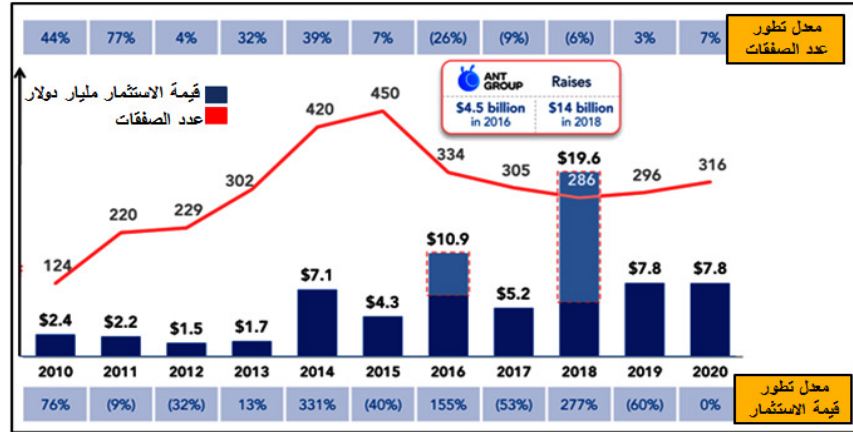
- الهاتف المحمول: تقدم الخدمات المصرفية من خلال ربط الهاتف المحمول بالبنك عن طريق الإنترنت، بواسطة تطبيق معد من طرف البنك، يتم منح العميل رقم سري يتيح له الدخول إلى حسابه للاستعلام عن رصيده، وكذلك للخصم منه تنفيذاً للخدمة المصرفية المطلوبة. (دغوش العطرة، 2015، صفحة 271)

- البطاقات البنكية: هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في المعاملات المالية المصرفية، تنقسم هذه البطاقات إلى ثلاث أنواع:
- بطاقة الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له. (حيدر مهدي نزال، 2016، صفحة 10)
- البطاقة الائتمانية: ظهرت البطاقة الائتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود، وهي عبارة عن بطاقة بمواصفات فنية معينة يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها وكل المعلومات الخاصة بحاملها.
- بطاقات الصرف الشهري: تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان لا يتجاوز شهرا واحدا). (دغوش العطرة، 2015، صفحة 347)

2.4 حجم الاستثمار في قطاع المدفوعات الالكترونية في ظل تطور التكنولوجيا المالية:

إن التطور في حجم استثمارات قطاع المدفوعات الرقمية عالميا، عرف العديد من التغيرات خاصة مع ظهور ما يعرف بالتكنولوجيا المالية FINTECH، والتي كانت امتدادا لتعزيز الدفع الالكتروني من أجل تحقيق التحول الرقمي في هذا المجال، والتي سميت حينها بعمليات الصيرفة الالكترونية بواسطة أدوات الدفع الالكترونية مثل: الهاتف المحمول، والحاسوب، والصراف الآلي، والانترنت والتلفزيون الرقمي وطرفيات البيع وغيرها (ناظم محمد نوري الشمري، 2008، صفحة 28)، وعلى هذا الأساس تعمل شركات التكنولوجيا المالية كشريك متعاون مع البنوك لتعزيز وتوفير أدوات الدفع الالكتروني المتواجدة في البنوك التقليدية. الشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات وصفقات التكنولوجيا المالية خلال الفترة (2010-2020).

الشكل رقم 4: حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية لقطاع المدفوعات الرقمية



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتماداً على: (FT Partners Research, 2020, p. 60) من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ ارتفاع عدد الصفقات مقارنة بقيمة الاستثمار خلال الفترة (2010-2015)، والتي أسفرت نهايتها على انخفاض عدد الصفقات خلال سنة 2016، قابليها ارتفاع في قيمة الاستثمار، شهدت سنة 2018 أكبر قيمة استثمار بعدد صفقات قدر بـ 286 صفقة، "بينما عرفت سنة 2019 وسنة 2020 مع ظهور جائحة كورونا انخفاض الاستثمارات في مجال المدفوعات بشكل كبير خلال السداسي الأول من سنة 2020" (KPMG, 2020, p. 9)، "وحدث هذا على عكس واقع الصفقات العالمية المرتبطة بهذا المجال الذي ظلّ قويا للغاية على مستوى العالم، وكان من المرجح أن يتغير هذا الوضع في النصف الثاني من السنة بسبب توجه أغلب المؤسسات العاملة في القطاع إلى زيادة الاستثمارات من أجل تحسين خدماتها التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية بالاشتراك مع البنوك الذكية بشكل مباشر" (ابتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، وفاء أيوب كسارة، 2020، صفحة 49).

وعلى الرغم من ذلك عملت شركات التكنولوجيا المالية مع ظهور الثورة الصناعية الرابعة كشركات منافسة على تطوير منتجات وخدمات مالية بإدخال مجموعة من الابتكارات التي تعمل على تسهيل التحويلات المالية، وتخفيض تكاليف الامتثال والمخاطر وتعزيز التواجد الرقمي في المعاملات المالية، حيث أدخلت مجموعة من الابتكارات المالية الجديدة في مجال الدفع الإلكتروني، والتي لم تشهد إقبالاً واسعاً من قبل البنوك الذكية والبنوك التقليدية، غير أن الاهتمام بها في تزايد مستمر خاصة أن العديد من البنوك المركزية العالمية أنشأت بيئات تجريبية حاضنة لها، لاكتشاف إيجابياتها والصعوبات المحتملة. من بين أهم ابتكارات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية بإيجاز: العملات الرقمية المشفرة الصادرة عن البنوك المركزية، الصراف الآلي الحديث: Bitcoin ATM، تقنية البلوكشين: سلسلة الكتل، وتطبيقات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي: الخوارزميات، والمشورة، والروبوتات، وتعلم الآلة. والتي نعتبرها من الآليات المعززة للدفع الإلكتروني والتي يمكن اعتمادها مستقبلاً في دول المغرب العربي الجزائر، وتونس، والمغرب.

5. الشمول المالي واستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي

تنوعت قنوات تقديم الخدمات المصرفية عن بعد (أي الإلكترونية) في دول المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب، حيث ساهمت هذه القنوات بلا شك -كنظرة أولية- في: "تحرير العملاء من القيود الزمنية والمكانية، وتوفير الوقت والجهد لعملاء المؤسسات المالية والمصرفية" (عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، 2015، صفحة 344). سنتناول في هذا العنصر على واقع الشمول المالي من خلال المؤشر الرئيسي للوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدامها المتمثل في

الحسابات المصرفية المفتوحة في كل دولة اعتمادا على قاعدة البيانات العالمية للبنك العالمي "Globa Findex"، مع توضيح مستويات استخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الجزائر، وتونس، والمغرب من خلال البنية التحتية المتوفرة، وحجم المعاملات المالية المنجزة عبر قنوات الدفع الإلكتروني.

1.5 واقع الشمول المالي من خلال المؤشر الرئيسي: ملكية الحسابات المصرفية:

إن تطور الشمول المالي في دول المغرب العربي يعكس بوضوح إمكانية تعزيز الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية المتوفرة لتقليص درجة الاستبعاد المالي للأفراد المحرومين من المعاملات الرسمية مع البنوك، حيث أن فتح حساب مصرفي داخل الفروع البنكية يزيد من احتمالية تعزيز درجات الشمول المالي بتوفير منتجات وخدمات مالية، تتوافق مع احتياجات الفئات المهمشة التي يعتبر امتلاكها لحساب مصرفي مفتاحا لولوجها للمعاملات المالية والمصرفية. الجدول رقم (2) يوضح مستويات المؤشر الرئيسي للشمول المالي.

الجدول رقم 2: نسبة البالغين من السكان (+15) حسب الفئات ممن يمتلكون حسابا في

المؤسسات المالية والمصرفية خلال السنوات (2014 - 2017).

المغرب	تونس		الجزائر		الفئات	
	2017	2014	2017	2014		
29	46	34	56	61	ذكور (+15)	الجنس
17	28	21	29	40	إناث (+15)	
44	49	34	59	66	العاملين (+15)	العاملين
18	22	20	29	35	غير العاملين (+15)	البطالين
16	23	19	29	38	صغار البالغين (15-24)	السن
33	40	30	49	57	كبار السن (+25)	
23	24	23	38	21	التعليم الابتدائي أو أكثر (+15)	المستوى التعليمي
44	48	33	65	40	التعليم الثانوي أو أكثر (+15)	
19	21	15	35	37	أفقر 40%	الغنى
35	47	36	48	59	أغني 60%	أو الفقر
20	18	22	44	42	سكان الأرياف (+15)	الريف

المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على المرجع التالي: (worldbank, 2017)

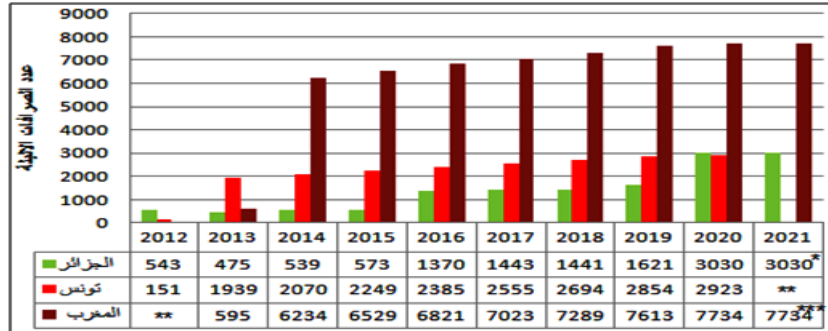
من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مؤشر الحسابات المصرفية للسكان البالغين (+15) في تونس تطور بشكل ملحوظ بين عنصري الفئة الواحدة، من عام 2011 إلى غاية 2017، بينما الجزائر شهدت تراجعاً في عدد الحسابات المفتوحة خاصة لدى الإناث وغير العاملين، وصغار البالغين، والأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي، وبالتالي فانتساح الفجوة بين عنصري الفئة الواحدة راجع لعدة عوامل من بينها زيادة عدد السكان خاصة فئة الأفراد الأقل من 15، وارتفاع نسبة البطالين غير العاملين الذين لا يتلقون أجراً وبالتالي عدم حاجتهم لحساب جاري أو مصرفي، أما تطور الحسابات المالية والمصرفية للسكان البالغين (+15) في المغرب فقد سجلت أدنى المستويات مع وجود فجوة كبيرة بين عنصري الفئة الواحدة على مستوى نسب الحسابات المفتوحة مقارنة بتونس، والجزائر.

2.5 واقع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني بالجزائر، والمغرب، وتونس:

اهتمت البنوك المركزية لدول المغرب العربي بشكل كبير بتوفير أدوات الدفع الإلكتروني لتسهيل التعاملات المالية، وجعلها أولوية قصوى داخل البنوك الذكية لتقديم خدمات مصرفية إلكترونية، مع الحرص على ضمان خدمة العملاء واحترام مقومات السلامة من جهة، وجودة المنتجات والخدمات المالية من جهة أخرى، وهذا ما يؤشر إلى إمكانية تعزيز ثقة العملاء، مع الانتقال من المعاملات النقدية إلى المعاملات غير النقدية، من خلال ابتكارات الموجة الأولى للتكنولوجيا المالية. سنلقي الضوء في هذا العنصر على واقع تبني الابتكارات التي اعتمدتها البنوك المركزية في دول المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب، في مجال الدفع الإلكتروني، وما يرتبط به.

1.2.5 تشخيص واقع الصرافات الآلية:

إن الاهتمام بالصرافات الآلية يختلف بين المغرب وتونس والجزائر من خلال إحصائيات التي يقدمها مركز النقديات لكل دولة خلال الفترة (2012-2021)، هذا ما يوضحه الشكل التالي: الشكل رقم 5: تطور الصراف الآلي في دول المغرب العربي خلال الفترة (2012-2021).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالي:

(CMI, 2021, p. 12) و (CMI, 2017, p. 12) و (APTBEF, 2012, 2013, 2014) و (GIE Monetique, 2021) و (2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020)

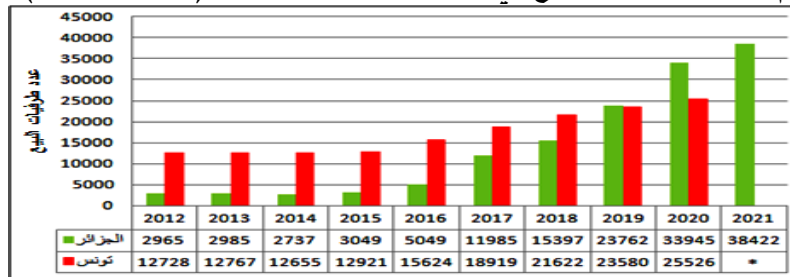
من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن الاعتماد على أدوات الدفع الإلكتروني عبر الصراف الآلي شهدت تطوراً متزايداً خلال الفترة (2012-2021) وهو ما يفسر الجهود المبذولة من قبل دول المغرب العربي: الجزائر، وتونس، والمغرب، من أجل تعزيز البنية التحتية الرقمية للبنوك، غير أن هذا التطور يتفاوت من دولة إلى أخرى، حَقَّق في هذه التطور القطاع المصرفي المغربي أكبر عدد من الصرافات الآلية المتواجدة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية بمجموع 7734 (***) صراف آلي إلى غاية شهر مارس 2021، وبزيادة قدرت بـ 7139 صراف آلي مقارنة بسنة 2012.

من جهة أخرى رغم التقدم الملحوظ في عدد الصرافات الآلية في البنوك والمؤسسات المالية التونسية منذ سنة 2013 إلى غاية سنة 2019 مقارنة بالجزائر، إلا أن عدد الصرافات الآلية في الجزائر فاق عدد الصرافات المتواجدة في البنوك التونسية خلال سنة 2020 حيث قدر عدد الصرافات المتواجدة في الجزائر 3030 صراف آلي و 2923 صراف آلي في تونس.

2.2.5 تشخيص واقع طرفيات البيع:

مع تزايد الأعمال التجارية وقصد تسهيل التحويلات المالية، تم الإلحاح بشدة على اعتماد طرفيات البيع في التعاملات التجارية في الجزائر، وذلك بصدر إجراء قانوني وفق المادة رقم 111 من قانون المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 02 جانفي 2018 والمتعلقة بإجبارية حيازة أجهزة الدفع الإلكتروني، ولم تمثل تونس والمغرب استثناءً بل كان الاهتمام كبيراً أيضاً في السوق المالي والمصرفي التونسي والمغربي بضرورة اعتماد طرفيات البيع في التعاملات المالية والمصرفية. الشكل التالي يوضح تطور طرفيات البيع في الجزائر وتونس "عدم توفر البيانات الخاصة بالمغرب"

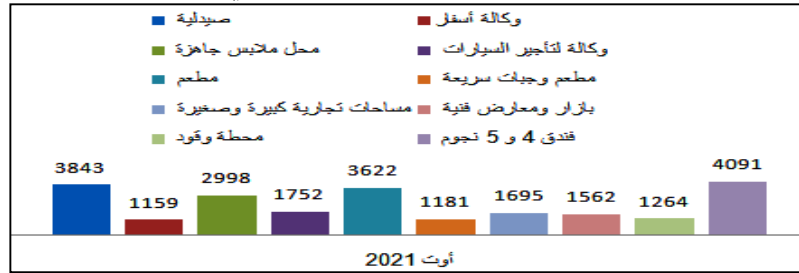
الشكل رقم 6: تطور طرفيات البيع في الجزائر وتونس خلال الفترة (2012-2021).



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المراجع التالي: (*) عدم توفر البيانات (GIE Monetique, 2021) و (APTBEF, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020)

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تطوراً مستمراً في عدد طرفيات البيع في تونس والجزائر باستثناء سنة 2014، التي شهدت انخفاضاً في عدد طرفيات البيع في كل من البلدين، في اعتقادنا، يمكن أن يرجع ذلك إلى إلتلاف بعض الأجهزة المقدمة للتجار منذ عام 2012. على خطى الصراف الآلي كان التطور الحاصل في طرفيات البيع في تونس أكبر من التطور في عدد طرفيات البيع في الجزائر من عام 2012 إلى غاية عام 2018، ومنذ سنة 2019 تجاوز عدد طرفيات البيع في الجزائر العدد المسجل في تونس بمجموع 33945 جهاز عام 2020 مقارنة بـ 25526 جهاز في تونس، وتجاوزت أيضاً عدد طرفيات البيع في الجزائر تلك المسجلة في المغرب بمجموع 38422 جهازاً إلى غاية جوان 2021، مقارنة بـ 23197 جهازاً للمغرب إلى غاية 18 أوت 2021، وتوزعت طرفيات البيع المتواجدة في المغرب بطريقة مباشرة على التجار والمراكز التجارية والفنادق ومحطات الوقود .. الخ. أين شهد قطاع الخدمات كالصيدلة والفنادق والمطاعم، والمحلات التجارية أكبر عدد من طرفيات البيع المتوفرة. الشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم 7: طرفيات البيع الموزعة على الأنشطة التجارية في المغرب إلى غاية أوت 2021

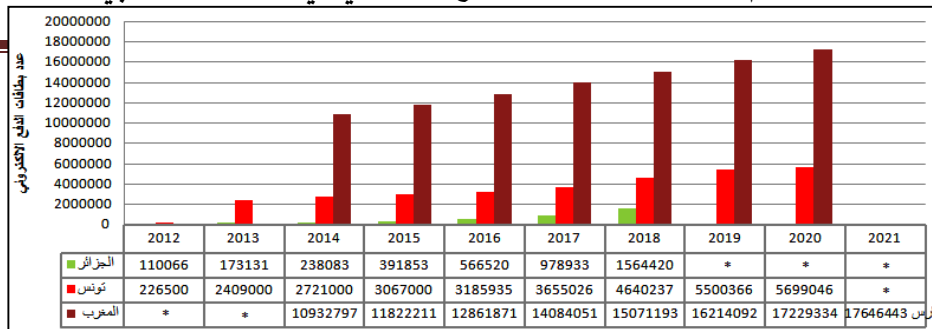


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الموقع التالي: (CMI, 2021)

3.2.5 تشخيص واقع بطاقات الدفع الإلكتروني:

من بين أهم أدوات الدفع الإلكتروني التي يعتمد عليها عند استخدام الصرافات الآلية وطرفيات البيع هي بطاقات الدفع الإلكتروني، التي تعكس نشاط العمليات والتحويلات المالية بين المتعاملين في الجزائر والمغرب وتونس، والتي تنوعت بين بطاقات بنكية محلية وأجنبية وبطاقات بريدية. الشكل التالي يوضح تطور المجموع العام لعدد بطاقات الدفع الإلكتروني بمختلف أنواعها في كل دولة.

الشكل رقم 8: تطور عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في دول المغرب العربي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المرجع التالي: "بيانات الجزائر " وثائق مستلمة من مؤسسة ساتيم

(CMI, 2021, p. 9) و (CMI, 2017, p. 9) (APTBEF, 2012, 2013, 2014, 2015) و (البنك المركزي التونسي، 2016، صفحة 40) (2019, 2020, 2018, 2017, 2016,)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد بطاقات الدفع الإلكتروني في تطور مستمر في الجزائر وتونس والمغرب، إلا أن التطور في عدد البطاقات شهد ارتفاعاً كبيراً غير مسبوق في المغرب منذ سنة 2014 التي سجلت 10.9 مليون بطاقة دفع إلكتروني محلية ودولية صادرة عن البنوك مثل بطاقات: CMI- Cobadge - Mastercard- visacard -، كما بقي العدد في التزايد طيلة الفترة (2014-2021) مسجلاً بذلك أعلى عدد في بطاقات الدفع والسحب إلى غاية 31 مارس 2021، بأكثر من 17.6 مليون بطاقة بنكية بزيادة قدرت بنسبة 2.4% مقارنة بسنة 2020، ترجع هذه الزيادة بصفة خاصة إلى ارتفاع عدد البطاقات البنكية Mastercard بنسبة 11.1%، وزيادة معتبرة في البطاقة البنكية visacard بنسبة 2.4%، ونسبة 1.2% بالنسبة لبطاقة Cobadge CMI، وانخفاض ملحوظ في البطاقات الخاصة بنسبة (9.3%-) مقارنة بسنة 2020. كما احتلت تونس المرتبة الثانية في عدد البطاقات البنكية المسجلة والتي تنوعت أيضاً بين بطاقات بنكية محلية ودولية - visacard و Mastercard و CIBT Piste و CNV - وأخرى بريدية، مسجلة بذلك تطوراً ملحوظاً في عددها حيث بلغ عدد البطاقات إلى غاية 31 جويلية 2021 أكثر من 5.7 مليون بطاقة حققت فيها البطاقات الخاصة بالدفع أعلى عدداً بـ 5.595.976 مليون بطاقة دفع، مقابل 14495 بطاقة سحب، توزعت هذه البطاقات بين 5.456.740 بطاقة محلية و 139326 بطاقة دولية. إن أبرز العوامل التي أدت إلى تطور عدد البطاقات البنكية في كل من تونس والمغرب راجع إلى الوضع الوبائي الخاص بفيروس كورونا والإجراءات الاحترازية الصحية التي جُشدت في كافة الاقتصادات العالمية، مما أدى ذلك إلى ضرورة تعزيز التعاملات غير النقدية في البنوك.

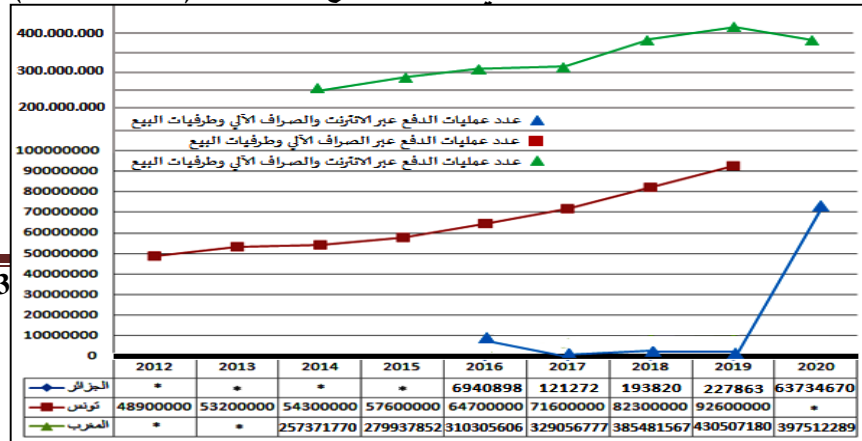
أما عن الجزائر فقد احتلت المرتبة الثالثة بتطور ملحوظ في عدد البطاقات الإلكترونية خلال الفترة (2012-2018)، أين حققت أكبر عدد في البطاقات عام 2018 بأكثر من 1.5 مليون بطاقة تنوعت بين البطاقات المحلية والدولية - CIB - visacard-Mastercard- والبطاقة البريدية -.

4.2.5 عمليات النقد الإلكتروني (الدفع والسحب) عبر الانترنت والصراف الآلي وطرفيات البيع:

من بين التطورات والتوجهات الجديدة في مجال العمل المصرفي لدى البنوك الذكية هي الاعتماد على الهاتف المحمول وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعاملات المالية والمصرفية والتي تم تبنيها من قبل الجزائر وتونس والمغرب، لتعزيز الاعتماد على أدوات الدفع الإلكتروني والتوجه نحو ما أدخلته التكنولوجيا المالية من تطبيقات مالية خاصة عبر تطبيقات الهاتف المحمول، لدعم الخدمات المصرفية الشخصية التي تعتمد على واجهة العميل عبر الهاتف المحمول أو عبر الانترنت أو باستخدام بطاقات الدفع والسحب الإلكتروني، شهد الاهتمام بهذا الجانب من قبل المغرب تطوراً غير مسبوق مقارنة بتونس والجزائر، حيث دعمت هذه الأخيرة التوجه نحو تعميم الدفع باستخدام البطاقات البنكية. أما عن الجزائر فقد عملت على إتاحة خدمة الدفع عبر الأنترنت لأول مرة سنة 2016، أين استهدفت هذه الخدمة في البداية القائمين على الفوترة كشركات توزيع الماء والكهرباء، والهاتف، والتأمين، وبعض الإدارات، وفي سنة 2018 صدر قانون التجارة الإلكترونية غير أن هذا النمط لم يلق الرواج، بالإضافة إلى ذلك انضم بريد الجزائر إلى تجمع النقد الآلي لتحقيق تبادل المعاملات بين البطاقات البنكية والبطاقة الذهبية، التي أصبحت سارية المفعول منذ 5 جانفي 2020 والتي بدورها حققت قفزة نوعية في تزايد نشاط الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة الذهبية خلال جائحة كورونا. على الرغم من هذا فقد حققت المغرب أكبر عدد في عمليات الدفع خلال فترة (2012-2019)، مقارنة بتونس والجزائر. الشكل التالي يوضح تطور عمليات النقد الإلكتروني (الدفع والسحب) عبر الانترنت والصراف الآلي وطرفيات البيع في دول المغرب العربي: الجزائر. وتونس، والمغرب.

الشكل رقم 9: تطور عمليات النقد الإلكتروني (الدفع والسحب) عبر الانترنت والهاتف المحمول

والبطاقات البنكية عبر الصراف الآلي وطرفيات البيع خلال الفترة (2012-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين، اعتمادا على المرجع التالي: (GIE Monétique, 2021) و (البنك المركزي التونسي، 2016، صفحة 40) و (البنك المركزي التونسي، 2020، صفحة 165)، (CMI, 2017, pp. 8-9-10-11) و (CMI, 2021, pp. 10-11-12-13)

يتبين لنا من خلال الشكل أعلاه أن الجزائر خلال الفترة (2016-2019) كانت لا تزال بعيدة كل البعد عن إنشاء جو ملائم يساعدها على التطور في مجال وسائل الدفع، وأن احتلال الجزائر المراتب الأخيرة خلف تونس والمغرب فيما يخص عدد بطاقات الدفع الإلكتروني والصرفيات الآلية، تؤكد من خلال تطور عمليات النقد الإلكتروني أي العمليات غير النقدية من خلال الصرفيات الآلية والطرفيات البيع والدفع بالبطاقات البنكية وعبر الأنترنت والهاتف المحمول، وعلى الرغم من ذلك وبفضل جهود تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وإدراج التعاملات المالية عبر الأنترنت ولدى التجار، فقد حققت الجزائر تطورا غير مسبوق خلال جائحة كورونا في عدد عمليات السحب والدفع بزيادة قدرت بأكثر من 63.5 مليون عملية جديدة مقارنة بسنة 2019. فيما عرفت المغرب في تعاملاتها غير النقدية تطورا في عمليات الدفع والسحب عبر الأنترنت وبالبطاقات البنكية عبر الصرفيات الآلية وطرفيات البيع، بسبب التطور الكبيرة المحققة في وسائل الدفع الإلكتروني، مسجلة بذلك أكثر من 430.5 مليون عملية سحب ودفع سنة 2019، فيما تراجع عدد عملياتها إلى 397.5 مليون عملية سنة 2020، وعلى الرغم من هذا التراجع يبقى الفرق كبيرا جدًا في عدد عمليات السحب والدفع في هذا المجال مقارنة بالجزائر وتونس، نتيجة الخطوة التكنولوجية العصرية المشهودة، فقد شهدت عدد عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية عبر الصرفيات الآلية وطرفيات البيع في تونس خلال الفترة (2012-2019)، تطورا مستمرا تجاوز الـ 92.6 مليون عملية عام 2019.

تأكيدا لما سبق، فإن قيمة المعاملات المالية (سحب ودفع) غير النقدية عبر أدوات الدفع الإلكتروني الأولى في البنوك الذكية - الإلكترونية- تعكس واقع الثقافة المالية وثقة المجتمع بكل فئاته بالمؤسسات المالية والمصرفية في كل من الجزائر وتونس والمغرب. وبالتالي فإن هذا التوجه يثبت جهود الحكومات في هذه الدول على العمل من أجل تقليص حجم الكتلة النقدية السائلة المتداولة في السوق. حيث سجلت المغرب أكبر قيمة معاملات مالية ومصرفية بأكثر 888.5

مليار درهم مغربي في الثلاثي الأول من سنة 2021 (CMI, 2021, p. 9)، والجزائر بأكثر من 855 مليار دينار جزائري في جوان 2021 (GIE Monetique, 2021)، وتونس بقيمة 14.3 مليار دينار تونسي في 31 ديسمبر 2019، حيث لا يزال تحليل السلوك بالنسبة للعمليات النقدية المنجزة في تونس سنة 2019 يُظهر أن أصحاب البطاقات يفضلون انجاز السحوبات نقدا من الفروع والصرافات الآلية بدلاً من انجاز مدفوعات رقمية عبر تطبيقات الهاتف أو الانترنت (البنك المركزي التونسي، 2020، صفحة 165)، أي استخدام النقد الإلكتروني (الدفع والسحب) عبر الانترنت وبالطاقات البنكية عبر الصراف الآلي وطرفيات البيع.

6. خاتمة:

أصبح التحول الرقمي والتوجه نحو التكنولوجيا المالية عالمياً من الضروريات بالنسبة إلى كافة المؤسسات المالية والمصرفية، التي تسعى إلى تطوير وتحسين خدماتها وتسهيل وصولها للمستفيدين، وهو لا يعني فقط تطبيق التكنولوجيا داخل البنوك بل هو برنامج شامل للبنوك ولطريقة عملها داخلياً وخارجياً أيضاً، إذ يعود ذلك إلى التطور المتسارع في استخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء كانت متعلقة بالمعاملات مع القطاع الخاص أو مع الأفراد بهدف التقليل من التعاملات غير النقدية وتحقيق الشمول المالي الرقمي في دول المغرب العربي.

– نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

أن التكنولوجيا المالية في قطاع المدفوعات الرقمية شهدت تطوراً كبيراً في حجم الاستثمارات على المستوى العالمي وفق تقرير "Fintech Almanac" لسنة 2020، وكان موقف دول المغرب العربي في هذا التطور متفاوتاً؛ أين سجلت المغرب أعلى المستويات في تبني الموجة أدوات التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني رغم تواضع درجة المؤشر الرئيسي للشمول المالي، ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصال إجمالاً؛ مقارنة بالجزائر التي شهدت تأخراً كبيراً رغم تطور عدد المعاملات المالية الرقمية عبر أدوات الدفع الإلكتروني خلال جائحة كورونا، صاحبها ذلك عدم استغلال النسب المتواضعة في الحسابات المصرفية المفتوحة للسكان البالغين (15+) لتقديم خدمات ومنتجات مصرفية رقمية، وعلى الرغم من تفوق البيئة المصرفية التونسية نسبياً على الجزائر إلا أنها تشهد تأخراً ملحوظاً أيضاً في اعتماد أدوات الدفع الإلكتروني، وظهر ذلك جلياً انطلاقاً من تشخيص وتحليل الإحصائيات المتوفرة التي حققت النتائج التالية:

– انطلاقاً من المؤشرات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لسنة 2017، ظهر هناك تفاوت كبير بين المغرب والجزائر وتونس، في أبرز المؤشرات الرئيسية التي سجلت فيها نسب ضعيفة

أهمها سرعة تدفق الانترنت، ومستويات استخدام الأفراد والأسر، وتم تأكيد ذلك من خلال مقرنتها مع متوسط الدول العربية والمتوسط العالمي؛

- وفق مؤشر الشمول المالي الرئيسي -نسبة الحسابات المصرفية المفتوحة للسكان البالغين (+15)- حسب قاعدة بيانات البنك العالمي "Global FINDEX" خلال السنوات 2014-2017، حققت دول المغرب العربي مستويات متواضعة نسبيا في مستوى امتلاك الحسابات المصرفية لمختلف فئات المجتمع، غير أن الفجوة بين عنصري الفئة الواحدة متواجدة في كل من المغرب وتونس بنسب كبير مقارنة بالجزائر، خاصة لدى الجنسين وغير العاملين وصغار السن وسكان الأرياف وافر 40% من السكان البالغين؛

- تتبنى دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، تطبيقات وأدوات التكنولوجيا المالية من خلال الدفع الإلكتروني الذي يعتمد على الصرافات الآلية، وطرقات البيع، والبطاقات الإلكترونية، وتطبيقات الهاتف المحمول والانترنت، والتي عرفت ارتفاعا في عددها وحجم المعاملات خاصة مع ظهور جائحة كورونا، وذلك وفقا لإحصائيات: مركز تجمع النقد الآلي "CIE Monetique"- ومؤسسة النقد الآلي والعلاقات التلقائية مع البنوك SATIM في الجزائر، ومركز النقديات "CMI" في المغرب-، والجمعية المهنية التونسية "APTBEF"، وبيانات البنك المركزي التونسي، وعلى الرغم من ضعف مستويات الشمول المالي في المغرب غير أنها تفوقت على كل من تونس والجزائر في عدد وحجم المعاملات المالية عن طريق ما أدخلته شركات للتكنولوجيا المالية من حلول رقمية في مجال الدفع الإلكتروني؛

فمع كل الجهود المبذولة لتطوير القطاع المصرفي الجزائري والتونسي والمغربي، تبقى البيئة المصرفية الخاصة بكل دولة تسجل نقائص بالجملة، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتعزيز الشمول المالي الرقمي من أجل تبني تعزيز المدفوعات الإلكترونية هذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة.

- التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة بناء إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي الرقمي على مستوى كل دولة والاستفادة من عدد الاشتراكات المتزايد للأفراد المتعاملين بالهاتف المحمول، من خلال إدخال تطبيقات مصرفية تسهل على فئات المجتمع والمؤسسات تعاملاتهم المالية غير النقدية؛

- ضرورة نشر الوعي والتثقيف المالي حول الخدمات المالية والمصرفية الرقمية التي تعتمد على التكنولوجيا المالية، وذلك بعرض نشرات تعريفية حول طريقة الاستعمال ومميزات كل وسيلة؛

- العمل على تحسين جودة تدفق الانترنت في دول المغرب العربي، والرفع من عدد الصرافات الآلية وطرفيات البيع في المناطق العمومية والريفية لتحقيق الشمول المالي الرقمي لجميع فئات المجتمع.

6. قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- أحمد بوراس، السعيد بريكة، أعمال الصيرفة الالكترونية الأدوات والمخاطر، (القاهرة: دار الكتاب الحديث)، 2014.

- أحمد صبيح عطية، الصيرفة الالكترونية في العراق "عناصر النجاح والإخفاق"، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد السنة الأولى، 2015.

- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية)، 2018.

- الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، كوفيد-19 وضرورة التحول إلى الاقتصاد الرقمي، (القاهرة: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية)، 2020؛

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي 2019، تونس، 2020.

- البنك المركزي التونسي، التقرير السنوي للبنك المركزي 2016، تونس، 2016.

- حيدر مهدي نزال، النظام القانوني للمصرف المحمول، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد، العدد 13، 2016.

- دراسات وأبحاث اتحاد المصارف العربية، التحول الرقمي في المنطقة العربية، اتحاد المصارف العربية، مجلة شهرية متخصصة، العدد، 2021، 488.

- دغوش العطرة، استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 02، 2015.

- عامر علي خلال، (2018)، قياس أثر التكنولوجيا المالية في حجم الودائع المصرفية،

https://www.researchgate.net/publication/332843450_qyas_athr_shrkat_alt_knwlwjya_almalyt_fy_hjm_alwday_almsrft_Measuring_Impact_Of_Financial_Technology_Companies_In_The_Volume_Of_Bank_Deposits (consulté le 07/04/2021)

- عبد السلام لفته سعيد، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، (عمان- الأردن: الذاكرة للنشر والتوزيع)، 2013.

- عبد اللطيف مصيطفى، محمد بن بوزيان، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، (بيروت- لبنان: مكتبة حسن العصرية للنشر)، 2015.
- ناظم محمد نوري الشمري، الصيرفة الالكترونية لأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع)، 2008.
- وليد سمير عبد العظيم الجبلي، محمود محمد عبر الرحيم حسين، أثر الشمول المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين التكنولوجيا المالية وخفض تكلفة الخدمات المصرفية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 43، العدد 03، 2021.
- المراجع باللغة الأجنبية:
- ITUPublications, (2018), Measuring the Information Society Report Volume 2, online: <https://www.itu.int/en/ITU>
- D/Statistics/Documents/publications/misr2018/MISR-2018-Vol-2-E.pdf?fbclid=IwAR1NuHNENtULD4SgIBayJ9YEjpSf6ZAYDSWOcOM3OnbVNTnYm8qnJ4JSKH0 (consulté le 14/03/2021)
- APTBEF, (2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020): Evolution Des Indicateurs De la monetique. online: <https://www.apbt.org.tn/monetique/#1482324733308-2766a94f-2401> (consulté le 07/04/2021)
- CMI, (2017), Activité Monétique, online : https://www.cmi.co.ma/sites/default/files/publication_documents/activite_monetique_marocaine_au_31_decembre_2017.pdf (consulté le 03/04/2021) - CMI. (2021). Activité Monétique; online: <https://www.cmi.co.ma/fr/chiffres-cles/nos-publications?category=62&page=1> (consulté le 02/05/2021)
- CMI, (2021), Les chiffres clés Synthèse des dernières statistiques disponibles sur le commerce. online: <https://www.cmi.co.ma/fr/chiffres-cles-activite-monetique-ecommerce-maroc> (consulté le 05/06/2021)
- Douglas, A, The evolution of Fintech: A new Post crisis Paradigm?, 2015.

- FT Partners Research, Annual AI Manac global fanncing...,2020, Online: <https://ftpartners.docsend.com/view/6zcyj43km9nct4vec> (consulté le 05/06/2021)
- GIE Monetique, (2021), activite-retrait-sur-atm. online: [activite-retrait-sur-atm//giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/](https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/) (consulté le 19/04/2021)
- GIE Monetique, (2021), activite-paiement-sur-tpe. online : <https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/>(consulté le 14/04/2021).
- GIE Monetique, (2021), activite-paiement-sur-tpe. online : <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/> (consulté le 13/04/2021).
- KPMG, Plue of Fintech H12020, 2020.
- Mehdi Asgarkahni, The effectiveness of e-service in local government a case study, Electronic Journal of e-Government, volume 03, N 04, Academic Conferences LTD, 2005.
- Rafael Roncancio, (2020), World Payments Report 2020, online: <https://www.capgemini.com/mx-es/wp-content/uploads/sites/24/2020/12/WPR-Hallazgos-Clave.pdf>: Capgemini. (consulté le 02/08/2021).
- worldbank. (2017). findex Globa. online: <https://globalfindex.worldbank.org/lk> (consulté le 23/05/2021)